

التصويت الإلكتروني

" دراسة قانونية تحليلية مقارنة "

إعداد

الاء محمد رشيد الزيود

المشرف

الدكتور هشام حامد سلمان الكساسبة

ملخص

تتلخص هذه الدراسة في التعرف على مدى القدرة على تطبيق نظام التصويت الإلكتروني والتحول من فكرة التصويت التقليدي الورقي إلى نظام تصويت إلكتروني يرتقي بالعملية الانتخابية إلى الكفاءة والفاعلية والسرعة في مراحلها المختلفة من مرحلة تسجيل الناخبين وصولاً لمرحلة فرز وإعلان النتائج إلكترونياً.

فلا بد من توفير ضمانات قانونية وتقنية تحمي هذا النظام الإلكتروني في حال وجود أية تجاوزات من أطراف هذه العملية الانتخابية، حيث أن هذا النظام يتعرض لكثير من التحديات الأمنية التي تهدده. وقام الباحث بدراسة جميع هذه الخيارات بالقياس عليها مع تجارب بعض الدول التي اعتمدت نظام التصويت الإلكتروني والاستفادة من خبراتها وتجنب ما وقعت به من أخطاء.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن هنالك متطلبات مهمة لتفعيل نظام التصويت الإلكتروني أهمها وجود نصوص تشريعية تقوم بتفعيل هذا النظام الإلكتروني وتقوم بتنظيمه وفق أسس وقواعد معينة لا يجوز مخالفتها، بالإضافة إلى نشر التوعية الانتخابية اللازمة لجميع فئات المجتمع بمساعدة القنوات والإعلام وإقامة منتديات وحوارات لنشر هذه الثقافة الإلكترونية، مع عدم إغفال أهمية وجود اعتماد مالي مخصص للقيام بهذه العملية الإلكترونية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة والمعتمدة دولياً وكل ذلك يحتاج لكوادر بشرية تقوم بعملية الإشراف على استخدام هذه الأجهزة.

وأوصت الدراسة بأن يتم إدخال تعديلات على قانون الانتخاب تنظم مثل هذا النظام (التصويت الإلكتروني) وذلك بما يتناسب مع الدستور، أي وجود التشريع القانوني الذي يدعم قرار تطبيق التصويت الإلكتروني دون إغفال دور الهيئة المستقلة للانتخاب بالقيام بما تراه مناسباً في ضل ظروف البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التصويت الإلكتروني، الدستور، الضمانات، العملية الانتخابية.